صراع قطبى العدالة

وأخيرًا بعد انفراج أزمة القضاة والمحامين، وبعد تدخل السيد رئيس الوزراء وأهل الخير ممن يريدون أن تدار الثورة وتسير إلى طريقها الصحيح، وبمشاركة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لوقف الخلاف الذى نشب بين أهل العدالة، هذا الخلاف العنيد وشعبنا ليس له مصلحة فى هذا الخلاف إلا تعطيل مصلحة المواطن الذى فقد أولوياته كما تعلمون، وكنت أتمنى من أهل العدالة بأن لا يسلكوا هذا الدرب كما فعل المعتصمون من أصحاب الفئات، لأن حدوث اعتصام من جهة العدالة له مردود سلبى للغاية وإيقاف لعجلة الإنتاج.

لقد وصل الخلاف بين قطبى العدالة إلى إلقاء الحجارة على بعضهم البعض والتراشق بالألفاظ التى لا تليق برجال القضاء والقانون، فلقد أدى إيقاف بعض المحاكم إلى تفاقم واشتعال الخلافات ما بين أصحاب القضايا المُعلقة ما بين قضايا جنائية وإداريةوجُنح لعدة شهور، وهناك بعض القضايا التى لا تتحمل تأجيلها لفترات طويلة، بسبب توتر العلاقات مع المتنازعين للقضايا، وبسبب الاعتصام، وقد حكى لى أحد

المواطنين ممن لهم قضية بأروقة المحاكم أنه بحساب ميعاد قضيته باليوم والساعة لحين البت فيها وجاءت المصيبة لتوقف المحاكم وكان على أهل العدالة بأن يكونوا أكثر مرونة لرأب الصدع القائم، ونحن نعلم جيدًا أن الوقيعة ما بين القضاة والمحامين كان مخططًا مسبقًا لعرقلة الانتخابات البرلمانية؟ !

إن العدالة مرفق هام من مرافق الدولة لا يُستهان بها، ولِزامًا علينا جميعًا أن نتعلم من الآخرين ومن ثقافات الشعوب للحصول على حقوقنا المشروعة والطرق السلمية والسلسة والتى بها لا تؤذى المواطنين، وسير العمل.

نحن نريد أن نخرج للمرحلة الانتقالية للثورة بسلام، فإن دول العالم مبهورة بما فعله الشعب المصرى والثورة التى قادها الشعب وحماها الجيش العظيم الرئيس السابق داخل البلاد ولم يُمس بسوء، وهو بين يدى العدالة والوزراء بأكملهم كل منهم سيُحاسب بقدر أخطائه بعيدًا عن سفك الدماء واحترامًا لحرمة المواطن المصرى والدور الأكبر والفيصل للعدالة المصرية الشريفة بقيادة رجال القضاء والمحامين، وكل سيأخذ ما له وما عليه فى ظل الثورة ولتفعيل الديمقراطية الحقيقية.

وللعدالة ميزان.

مجلة النهار عدد: ديسمبر 2011 م